



كلمة السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

خلال اللقاء التواصلي الخاص بنشر توصيات لجنة حقوق الطفل

الرباط، الأربعاء 13 ماي 2015



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان

السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

السيدة ممثلة منظمة اليونسيف

السيدات والسادة ممثلي القطاعات الحكومية

السيدات والسادة ممثلي اللجن البرلمانية

السيدات والسادة الخبراء وفعاليات المجتمع المدني

حضرات السيدات والسادة

أود في البداية أن أعبر عن سعادتي بالمشاركة في افتتاح هذا اللقاء التواصلي الخاص بنشر توصيات لجنة حقوق الطفل، التي تمت في إطار الحوار التفاعلي مع السيدات والسادة أعضاء اللجنة المنعقد بجنيف يومي 3 و 4 شتنبر 2014 بمناسبة فحص التقرير الجامع للتقريين الثالث والرابع المتعلقين بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، والتقرير الثاني برسم البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وكذا التقرير الأولي المتعلق بالبروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

كما أعبر عن اعتزازي، بهذه المناسبة، بالمنهجية التي تعتمدها بلادنا في إعداد التقارير ومناقشتها وتبعية توصيات اللجن الأومية المتخصصة، وبالتفاعل الإيجابي والمثمر لمختلف الفاعلين في الميدان، من مؤسسات وطنية وجمعيات مدنية وخبراء.

حضرات السيدات والسادة

يشكل هذا اللقاء التواصلي، الذي يندرج في إطار التفاعل المتواصل لبلدنا مع كافة آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنها لجنة حقوق الطفل، فرصة مهمة للوقوف مجددا على أهم منجزات المملكة المغربية في مجال النهوض بحقوق الطفل، ورصد التحديات الكبرى على ضوء الدستور الجديد والاتفاقيات الدولية وأهداف الألفية للتنمية المستدامة لما بعد 2015، ويأتي هذا اللقاء محطة الحوار التفاعلي مع لجنة حقوق الطفل بشأن التقرير الجامع للمملكة المغربية، والتي سبقها عقد اجتماعات تنسيقية لإعداد جواب وطني حول

لائحة النقط المدرجة امتدت على مدى شهري ماي ويونيو 2014، إضافة إلى تجميع وتدارس التقارير الموازية للمنظمات غير الحكومية، وتشكيل الوفد المغربي من 12 قطاعا حكوميا.

وكان الحوار التفاعلي مع لجنة حقوق الطفل، الذي ننوه بروح المسؤولية وإيجابية التفاعل فيه، قد تناول مختلف القضايا المتعلقة بتنفيذ المبادئ العامة والحريات والحقوق المدنية المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الإضافية، وتلك المتعلقة بالوسط العائلي والحماية البديلة والحماية الخاصة، والصحة والتربية والتكوين المهني والترفيه والأنشطة الثقافية، وخلصت توصياته إلى مواصلة جهود المغرب في عدة مجالات ذات الصلة بالنهوض بحقوق الطفل، أهمها:

- ملاءمة التشريعات مع الاتفاقية، لا سيما مدونة الأسرة، والتسريع بإلغاء جميع المقتضيات التمييزية ضد الفتيات والنساء، مع التفكير في تطوير قانون للطفولة يغطي جميع المجالات الواردة في الاتفاقية ويضمن تخصيص الموارد البشرية والمالية والفنية اللازمة بشكل فعلي لتنفيذ التشريعات؛
- ضمان تغطية السياسة المندمجة لحماية الطفولة جميع المجالات الواردة في الاتفاقية وجميع الأطفال، وإيلاء اهتمام خاص للأطفال في وضعية هشّة، مع السعي إلى تطوير استراتيجيات قائمة على هذه السياسة بشراكة مع منظمات المجتمع المدني، وتخصيص ما يكفي من الموارد البشرية والتقنية والمالية لتحقيق هذه الغاية؛
- التنسيق الفعال لتنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة على مستوى الوزارات والسلطات المركزية والجهوية والمحلية على حد سواء؛
- اعتماد مقارنة حقوق الطفل أثناء إعداد ميزانية الدولة، ووضع نظام لتتبع تطبيق استخدام الموارد لفائدة الأطفال وقياس الأثر؛
- اتخاذ تدابير مستعجلة لإيجاد آلية تقوم برصد حقوق الطفل تكون قادرة على تلقي الشكاوى التي يقدمها الأطفال والتحقيق فيها ومعالجتها بطريقة تراعي خصوصيات الطفل؛
- تعزيز إطار التعاون مع الهياكل العمومية والمنظمات غير الحكومية عند وضع وتنفيذ وتقييم القرارات والمشاريع المتعلقة بالأطفال، ووضع إطار رسمي للتعاون مع منظمات المجتمع المدني وتعزيز قدراته للاستجابة للاحتياجات المرتبطة بحماية الطفولة.

حضرات السيدات والسادة

مند صدور توصيات لجنة حقوق الطفل أكتوبر 2014، عملت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، في إطار المهام المنوطة بها، على التعريف بهذه التوصيات عبر مجموعة من التدابير، منها:

- تقديم أهم نتائج الحوار التفاعلي مع لجنة حقوق الطفل بمجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 7 أكتوبر 2014؛
- تقديم توصيات لجنة حقوق الطفل أمام أعضاء لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب (17 دجنبر 2014)، وأمام أعضاء لجنة تتبع برنامج حماية الطفولة لليونيسيف، الذي تنسقه وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية (12 فبراير 2015)، وأيضاً أمام أعضاء اللجنة التقنية خلال اجتماعها التحضيريين لاجتماع اللجنة الوزارية الخاصة بتتبع وتنفيذ السياسات والمخططات في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها (25 فبراير و15 أبريل 2015)؛
- مراسلة السيد وزير الداخلية بشأن هوية الأطفال المهملين في البطاقة الوطنية الجديدة، ابتداء من رفع الوصم عند التسجيل في الحالة المدنية؛
- مراسلة السيد وزير العدل والحريات بشأن ظروف الحراسة النظرية والحراسة المؤقتة للطفل في وضعية مخالفة للقانون (نونبر 2014)؛
- مصادقة مجلس الحكومة على مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛
- الشروع في دعم الأرامل الحاضنات لأطفال يتامى (أبريل 2015)؛
- توقيع اتفاقية شراكة مع المرصد الوطني لحقوق الطفل، تحت رئاسة صاحب السمو الملكي الأميرة للامريم، بهدف تعزيز الإشعار والتبليغ ورصد الأطفال ضحايا العنف (25 يناير 2015)؛
- توقيع اتفاقية إطار مع العصبة المغربية لحماية الطفولة تتعلق بالتكفل ورعاية الأطفال المحرومين من الأسرة وضمان إيواء الأطفال المتخلى عنهم بالتركيز على الأطفال المحتفظ بهم في المستشفيات (أبريل 2015)؛
- توقيع اتفاقية شراكة مع جمعية قرى الأطفال المسعفين بهدف توثيق وترسيخ تجربة الإدماج الاجتماعي للأطفال ما بعد 18 سنة (نونبر 2014)؛

- إعداد تصور شامل لإصلاح منظومة مراكز الرعاية الاجتماعية، خاصة المراكز التي تستقبل الأطفال، وتشمل مراجعة قانون 14.05 المتعلق بشروط فتح وتدير مؤسسات الرعاية الاجتماعية (مارس 2015)؛
- العمل على تنزيل إصلاح مؤسسة التعاون الوطني باعتماد الدراسة الخاصة بها والتي انتهت نهاية 2014 وتمركزها على خدمات المساعدة الاجتماعية عبر إحداث وحدات لحماية الطفولة ومراكز المساعدة الاجتماعية التي تقوم بدور مهم في مواكبة الأطفال ضحايا العنف؛
- الانخراط في الحملة الوطنية الأولى لوقف العنف ضد الأطفال، بشراكة مع اليونيسيف والمرصد الوطني لحقوق الطفل، والتي تمتد فعاليتها إلى نونبر المقبل؛
- إطلاق طلب مشاريع الجمعيات العاملة في مجال الطفولة لسنة 2015 كما كل سنة، مع التركيز في هذه الدورة على توصيات اللجنة ونتائج المناظرة الوطنية الأولى لحماية الطفولة في مجال الشراكة مع الجمعيات كأهم روافع لتنفيذ مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.

حضرات السيدات والسادة

إضافة إلى هذه التدابير، يشكل مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، الذي أعد بالتعاون مع اليونيسيف وتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية والجمعيات العاملة في مجال الطفولة، والأطفال أنفسهم، جوابا وطنيا للعديد من توصيات لجنة حقوق الطفل، حيث يستهدف تقديم أجوبة ملائمة لحماية الأطفال ومعالجة مختلف المشاكل المرتبطة بالعنف والاعتداء والاستغلال والإهمال، وفق المقتضيات الدستورية الجديدة، والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، وأهداف البرنامج الحكومي، وذلك عبر تنزيل الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تقوية الإطار القانوني لحماية الأطفال وتعزيز فعاليته، من خلال إطار قانوني حمائي ومتلائم مع الدستور والآليات الدولية المصادق عليها وعدالة فاعلة وملائمة للأطفال (يضم مشروع القانون الجنائي أهم هذه التدابير)؛
- إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة تعمل على الرصد والتكفل وتتبع وضعية الأطفال الضحايا، من خلال مدار أو حلقة مقننة تحدد سلة الخدمات المتعلقة بالرصد عن طريق التبليغ،



والفرق المتنقلة، والرقم الأخضر وخلايا الاستماع، وكذا المساعدة المستعجلة في الحالات الطبية أو الاجتماعية الخطيرة؛

- وضع معايير للمؤسسات والممارسات، عبر تحديد طبيعة الخدمات ووضع المعايير وتحسين جودتها، ووضع معايير دنيا للمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة باستقبال الأطفال؛
- النهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية، التي ترسي توافق اجتماعي حول مناهضة التمييز والتصورات الاجتماعية المضرة وتشجيع التبليغ، وإعداد دراسات تمكن من مواكبة التغيرات المجتمعية والفهم الجيد للممارسات والتصورات الاجتماعية في مجال حماية الأطفال وحماية حقوقهم؛
- وضع منظومات للمعلومات والتتبع والتقييم عبر وضع منظومة للمعلومات تتيح تتبع وضعية للأطفال داخل المؤسسات، ووضع منظومة لتجميع ومعالجة المعطيات حول أشكال العنف والاعتداء والاستغلال موحدة وسهلة الولوج لجميع الفاعلين في مجال الحماية.

إن مشروع السياسة العمومية قد مكنتنا جميعا من وضع خارطة طريق واضحة ومتفق عليها للنهوض بالحق في الحماية. أما تقييم خطة العمل الوطنية للطفولة، والذي تعد الوزارة حاليا، بتعاون مع كافة القطاعات المعنية، تقريرا حول منجزاتها في إطار التحضير لتقييم شامل لها، فسيساعدنا على توضيح أولويات ما بعد 2015 في مجال الصحة والتربية والمشاركة وغيرها من الحقوق.. وستشكل توصيات لجنة حقوق الطفل مرجعا مهما بالنسبة إلينا في هذه المحطة.

أتمنى لأشغال هذا اللقاء التواصلية التوفيق والنجاح، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.